دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري
The Role Of Tourism Investment In The Development Of The Algerian Tourism Sector

أ. د. خالفي علي [1] أ. خيري محمد [2]

[1] أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر3، yacineyaser@gmail.com

[2] استاذ مساعد-أ- جامعة الجزائر3، yacineyaser@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/20 تاريخ القبول: 2019/01/25 تاريخ النشر: 2019/02/01

مستخلص:

تمتلك الجزائر مقومات سياحية طبيعية وحضارية وموروث تاريخي وتقليدي غني. إلاّ أن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة مقارنة مع هذه الإمكانيات، ومن الأسباب التي حالت دون تطوير النشاط السياحي الجزائري هو العجز الكبير الموجود في المؤسسات الفندقية والسياحية، انعكس بشكل مباشر على الطاقة الإيوائية.

وسعيًا منها لتخطي هذه العراقيل، أولت الجزائر اهتمامًا كبيرًا بالاستثمار السياحي الذي يعتبر من بين أهم الاستثمارات الخدماتية التي تعمل على تطوير القطاع السياحي، وهذا ما تجسد في الأولوية التي أخذها الاستثمار السياحي في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (S.D.A.T. 2030).

الكلمات المفتاحية: المقومات السياحية، القطاع السياحي، المؤسسات السياحية، الاستقبال والإيواء، الاستثمار السياحي.

تصنيف JEL: Z30 ؛ Z32 ؛ Z38 ؛ Z39

Abstract:

Algeria has many natural and cultural tourist attractions and a rich historical and traditional heritage. However, the contribution of the tourism sector in the national economy remains weak compared to these possibilities. One of the reasons that prevented the development of Algerian tourism activity is the large deficit in the hotel and tourism establishments, which directly affected the housing capacity.

In order to overcome these obstacles, Algeria has paid great attention to tourism investment, which is considered one of the most important investment services that are working on the development of the tourism sector, which is

reflected in the priority taken by tourism investment in the tourism tourism master plan (S.D.A.T 2030.(

Keywords: tourism, tourist sector, tourist institutions, reception and accommodation, tourism investment.

الاستاذ المرسل: أ. خيري محمد -yacineyaser@gmail.com

مقدمة:

تتزايد أهمية القطاع السياحي في اقتصاديات الدول السياحية، حيث يساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة وتوفير الأموال بالعملة الصعبة، ويؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الوطني.

وتسعى الجزائر أن ترتقي بالقطاع السياحي إلى المستوى المرموق يعكس المقومات الطبيعية والتاريخية والحضارية التي تتمتع بها. ولهذا الغرض تبنّت الجزائر العديد من السياسات السياحية منذ الاستقلال، إلاّ أن مساهمة النشاط السياحي في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة إن لم نقل منعدمة.

وبعد الأزمة المالية لسنة 2008، نتج عنها تدهور كبير في سعر البترول، أضحى من الضروري على الجزائر البحث عن مصادر تمويلية خارج المحروقات، وكان من خياراتها البديلة هو القطاع السياحي، وترجم ذلك في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية السياحية آفاق 2030، الهدف الرئيسي منه هو جعل الجزائر قطبًا سياحيًا بامتياز.

ومن بين الآليات المعتمدة على تحقيق هذا البرنامج على أرض الواقع هو الاستثمار السياحي، الذي يساهم في إنجاز الهياكل السياحية والفندقية والمؤسسات السياحية، كالمطاعم بغية رفع القدرات الإيوائية، وتوفير منتجات سياحية متنوعة لتلبية حاجيات السواح الأجانب والمحليين.

ويهدف الاستثمار السياحي عمومًا إلى تنمية وتطوير الحركية السياحية، حيث تتمتع السياحة باستثمارات هامة في الاقتصاد الوطني للدولة، من خلال علاقتها المتعدية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى[1]، كما يجعل الاستثمار السياحي المنتجات السياحية تنافسية قادرة على دخول الأسواق الدولية الأخرى.

وبناءً على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق إلى العناصر التالية:

---

[1](Béatrice de la Rochefoucauld Economie de Tourisme Bréal, Oberthur Graphique à Rennes, France, 2007, p. 52.)

1- القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني.
2- الاستثمار السياحي، المفهوم، الأنواع، الأهمية والمحددات.
3- واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.
4- عرض وتقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر.

1 – الاقتصاد السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني:

1.1 – مفهوم الصناعة السياحية:

تمثل الصناعة السياحة كقطاع إنتاجي سوقا مهمًا في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما يعتبر قطاع السياحة أسرع القطاعات الاقتصادية من حيث النمو المطرد[2]، وتشير إحصاءات المنظمة العالمية للسياحة إلى أن عوائد السياحة على المستوى العالمي شهدت تطورًا كبيرا، حيث سجل في عام 2000، 470 بليون دولار، ليصل عدد السكان إلى 698 مليون سائح.

وتشير التوقعات المستقبلية لعام 2020 أن العوائد السياحية ستصل إلى حوالي 3 تريليون دولار، ومجموع الاستثمارات في القطاع السياحي قد تصل إلى ما قيمته 2,7 تريليون دولار.

تمتاز الصناعة السياحية بقدرتها الكبيرة في بعث النشاطات والعمليات الإنتاجية والاستثمارية في الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب امتدادات آثار الطلب السياحي المعقد، حيث أن العديد من السلع والخدمات في كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية منها والفرعية، تساهم في تصنيع المنتوج السياحي[3].

وعرفت الصناعة السياحية تطورًا وتوسعًا ونموًا بشكل سريع، فهي تعتبر صناعة القرن الواحد والعشرين، وكما أجمع الخبراء أن التكامل بين الصناعة السياحية وصناعة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات هي الصناعات التي تمثل قوة الدفع الحقيقية لاقتصاديات صناعة الخدمات وبناء اقتصاد خدمي[4].

([2]) الهيئة العالمية للسياحة، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة حول الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة تحت عنوان: **الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة**، حالة المملكة العربية السعودية يوم 2001/06/21، ص01.

([3]) يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، دراسات وبحوث في انتروبولوجيا السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2003.

([4]) يونسي محمد، **سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأمني في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص تحليل اقتصادي – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص19.

2.1 – الأهمية الاقتصادية للصناعة السياحية:

إن الأهمية الاقتصادية للصناعة السياحية تمكن من مدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد العالمي على كلا المستويين: الكلي أو الجزئي، ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال الدور الذي تلعبه في زيادة الدخل الوطني، تحسين مستوى الدخل الفردي ومستواهم المعيشي، نتيجة لإنفاق السياح المختلفة في شكل: إقامة، نقل، إطعام،... الخ[5].

ويُعتبر القطاع السياحي المحرك الرئيسي (خاصة في البلدان السياحية) للاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

وللتأكيد على مدى الأهمية الكبيرة للسياحة في الاقتصاد الوطني، عادة ما يشار إلى مجموعة من الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياحة في الاقتصاد الوطني، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[6]:

أ- الآثار المباشرة: وهي:

- أثر القطاع السياحي في الناتج الوطني الإجمالي (الدخل الوطني).
- أثر القطاع السياحي في الاستخدام وتكوين فرص العمل.
- أثر القطاع السياحي في إعادة الدخل بين الأقاليم والتنمية ككل.

ب- الآثار غير المباشرة: وهي:

- أثر القطاع السياحي على تنشيط حركية الإنتاج والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أثر القطاع السياحي على تنمية البنية التحتية والمرافق الأساسية.
- أثر المضاعف السياحي.
- أثر القطاع السياحي على الدخل الحكومي.
- أثر القطاع السياحي في تنمية المستوى العمراني والحضاري.
- أثر القطاع السياحي في تطوير البيئة.
- أثر القطاع السياحي في تطوير الأماكن التاريخية والتراثية.
- أثر القطاع السياحي في المستوى العام للأسعار.

([5]) عبوي زيد منير، **الاقتصاد السياحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص25.

([6]) مثنى طه الجوزي، إسماعيل محمد علي الدباغ، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، عمان، الأردن، ص19.

- أثر الاقتصاد السياحي في التبعية الاقتصادية.

وانطلاقا من هذه الآثار، يتضح لنا أن الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي في الاقتصاد الوطني لا تقل أهمية عن القطاع الصناعي أو الزراعي أو قطاع المحروقات. لهذا يتطلب الأمر استغلاله بطريقة صحيحة والعمل على تطويره، عن طريق البحث عن الآليات والأدوات بشكل علمي ومدروس.

2 – الاستثمار السياحي:

1.2 – مفهوم الاستثمار السياحي:

لقد تعددت المفاهيم التي قدمت للاستثمار السياحي، سوف نشير إليها على سبيل الذكر لا الحصر:

- الاستثمار السياحي هو مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر كذلك من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي[7].
- وحسب المنظمة العالمية للسياحة "OMT": « الاستثمار السياحي والذي يهدف إلى تكوين رأس المال السياحي الخام وذلك من خلال النشاطات المنتجة لرأس المال السياحي الثابت والمتمثلة في تشييد المباني السياحية وهياكل الاستقبال ومراكز التسلية للاستعمال السياحي، مثل الفنادق، القرى السياحية، السلاسل الفندقية،... الخ »[8].
- وخلال قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992، تبلورت أفكار جديدة حول تنمية الاستثمارات السياحية، انتهت بإعطاء المنظمة العالمية للسياحة "OMT" تعريف « لتنمية الاستثمارات السياحية هي التنمية التي تلبي جميع احتياجات السياح والمحافظة على بيئة المواقع السياحية وحمايتها من التدهور، إلى جانب حماية وتوفير الفرص التطويرية للمستقبل، وتهدف التنمية الاستثمارية إلى تحقيق

([7]) الطيب الدوادي، عبد الحفيظ مسكين، **الاستثمار السياحي في المناطق السياحية - دراسة حالة ولاية جيجل** -، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، ص08.

([8]) J. Louis Caccomo, **Fondement d'économie de tourisme**, édition Boeck, université Bruxelles, 2007, p. 151.

إدارة ناجحة وملائمة للموارد الطبيعية، بحيث تحقق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والبيئي والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة »[9].

وعمومًا فالاستثمار السياحي يمس كل النشاطات التي لها علاقة بالسياحة من أصول ثابتة ورؤوس أموال، سواء أجنبية أو محلية، دون أن ننسى المورد البشري، لأن هذا الأخير من يقدم المنتوج السياحي، بالإضافة إلى الاستثمار في عناصر الجذب السياحي من أجل الرفع من الطلب على المنتوج السياحي في الأسواق العالمية.

2.2 – أهداف الاستثمار السياحي:

يعتبر الربح (العائد) هو المحرك الأساسي لأي استثمار كان، وباعتبار أن الاستثمار السياحي يصب في مجمل هذه الأشكال، فهو لا ينحاز عن هذه القاعدة، لكن قد يرافق الهدف الرئيسي والمتمثل في العائد مجموعة من الأهداف يسعى أي مشروع سياحي إلى تحقيقها ومن أهمها نذكر[10]:

1- دعم ميزان المدفوعات: ويكون ذلك عن طريق الاستثمارات السياحية بنوعيها: طويلة وقصيرة الأجل والتي دخلت وخرجت من وإلى الدولة في شكل مدفوعات والتزامات.
2- زيادة نمو معدلات التشغيل.
3- الارتقاء بمستوي المعيشي في المناطق السياحية.
4- تحقيق عوائد كبيرة عن طريق توسيع مجال الاستثمارات السياحية ومنه تنمية القطاع السياحي، الذي بدوره يرفع من مداخيل الدولة.
5- تطوير الحركة الاقتصادية من خلال ما يوفره الاستثمار السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والزراعة والخدمات.
6- الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة.
7- المحافظة على الموارد الطبيعية والآثار، التنمية والاهتمام بالموروث الثقافي عن طريق زيادة الاستثمارات السياحية وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها، والسياحية لا يحتاج إلى

([9]) موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في الصناعة السياحية**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، ص122.

([10]) مالكي محمد إسلام، **واقع الاستثمار السياحي في الجزائر والإجراءات المتخذة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص110.

عناصر معقدة لإبرازها وتطويرها، خاصة التكنولوجيا منها، لكنها تعمل على تحفيز الأعمال والمشاريع في الصناعات التقليدية والحرف[11].

3.2 – العوامل المساعدة على تطور حجم الاستثمارات السياحية:

من جملة العوامل المؤثرة على تشجيع الأفراد والشركات للاستثمار في القطاع السياحي نذكر منها[12]:

- مدى اتساع السوق السياحية والزيادة المرتقبة للطلب الكامن على الخدمات السياحية.
- توفر البنى التحتية والخدمات العامة والأساسية.
- حجم سوق المنافسة وتحديد اتجاهاتها وكذا التكاليف المطلوبة لتنفيذ السياسات التنافسية.
- توفر اليد العاملة الكفأة وبمعدلات أجور منخفضة.
- تقديم حوافز لمشاريع الاستثمارات لتشجيعها وذلك عن طريق[13]:

• مساعدات مالية للمستثمرين في المشاريع السياحية وتكون في إعانات نقدية وعينية، أو قروض طويلة الأجل بمعدلات فائدة منخفضة.

• حوافز جبائية مثل التخفيضات الضريبية والجمركية ومنع تسهيلات إدارية للدخول والخروج من الموانئ والمطارات.

• استقرار معدل التضخم السنوي لأسعار السلع والخدمات وكذا معدل التضخم في البلدان المصدرة للسياح.

4.2 – أنواع وتصنيفات الاستثمار السياحي:

لقد تعددت أنواع وتصنيفات الاستثمار السياحي حسب تعدد المعايير التي تشكل منطلقا للتصنيف، لكن الأمر لا يتسع لذكرها، لذلك نتقيد بالأنواع والأصناف التالية:

أ) أنواع الاستثمار السياحي:

يقسم الاستثمار في القطاع السياحي إلى نوعين رئيسيين هما:

([11]) بوعقلين بديعة، **الاستثمارات السياحية، إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص53.

([12]) موفق عدنان عبد الجبار الحميري، مرجع سبق ذكره، ص125-126.

([13]) عصام حسن السعدي، **التسويق والترويج السياحي الفندقي**، دار الراية، عمّان، الأردن، 2008، ص134.

- **الاستثمار السياحي طويل الأجل:** هذا يخص القرى السياحية والمنتجعات السياحية الكبيرة والسلاسل الفندقية الفخمة.
- **الاستثمار السياحي قصير الأجل:** ويخص إنشاء المشاريع السياحية الصغيرة، كالمطاعم بكل أنواعها ومكاتب السياحة والسفر.

وهناك أشكال أخرى من الاستثمار السياحي كالاستثمار المادي، الاستثمار السندي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير، الذي يحتل أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص مبالغ طائلة للبحوث والدراسات السياحية التي تساعد على القدرة التنافسية للشركة أو المشروع السياحي في الأسواق المحلية للدولة[14].

ب) تصنيف الاستثمار السياحي:

فهي لا تختلف عن التصنيفات التي نجدها في القطاعات الاقتصادية الأخرى وعليه نجد منها[15]:

- حسب القائم بالاستثمار السياحي: فنجد استثمار فردي أو حكومي أو مشترك.
- حسب جنسية المستثمر: نجد استثمار سياحي محلي واستثمار سياحي أجنبي.
- حسب المعيار الجغرافي: نجد استثمار سياحي محلي واستثمار سياحي دولي، استثمار سياحي إقليمي، استثمار سياحي وطني.
- حسب مدة الإنجاز: نجد مثلا استثمار سياحي طويل الأجل، استثمار سياحي قصير الأجل، استثمار سياحي موسمي.
- حسب سرعة تحقيق العائد: نجد استثمار سياحي ذو عائد سريع، استثمار سياحي ذو عائد بطيء.

ويستجيب الاستثمار السياحي للعديد من المحددات وهي[16]:

1- تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي أصول المشروع الاستثماري، مثل الأراضي، المباني، الأثاث، المعدات والآلات،... الخ.

2- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي، لأن أغلب احتياجاته تكون مستوردة.

3- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل.

4- ارتفاع تكاليف التأمين وهي تكاليف استثمارية أو رأسمالية، في حين فترة استرداد المشروع السياحي تكون طويلة الأجل[17].

([14]) موفق عدنان عبد الجبار الحميري، مرجع سبق ذكره، ص118.

([15]) زغاش عبد القادر، **دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر - حالة الاستثمارات السياحية الساحلية** -، رسالة ماجستير في علوم التسيير – تخصص إدارة أعمال – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص11.

([16]) موفق عدنان عبد الجبار الحميري، نفس المرجع السابق.

5- تكامل الاستمرار السياحي مع مختلف استثمارات القطاعات الأخرى مثل البنية التحتية والهياكل القاعدية.

6- يتأثر مشروع الاستثمار السياحي بشكل كبير لموسمية الطلب السياحي.

7- الاستقرار السياسي والأمني للدولة المضيفة دورًا كبيرًا في جذب ونمو الاستثمارات السياحية[18].

8- يستجيب الاستثمار السياحي من حيث التطوير إلى المناخ الاستثماري الملائم.

3 – واقع الاستثمار السياحي في الجزائر:

1.3 – التنظيم القانوني للاستثمارات السياحية في الجزائر:

لقد اتّضح للدولة الجزائرية أن الاستثمار السياحي يعاني من عراقيل حالت دون النهوض به وأثرت سلبًا على القطاع السياحي ككل، مما جعل الحكومة تقوم بإصدار جملة من القوانين والتشريعات الهدف منها تنظيم وتسهيل الإجراءات القانونية لتطوير الاستثمار السياحي في الجزائر، ويمكن عرضها كما يلي[*]:

1- قانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة: صدر هذا القانون في 17 فيفري 2003 الذي يحدّد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكل أدوات وآليات تطبيقها.

2- قانون رقم 03-02: الذي ينظم القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ، وقد صدر هذا القانون في 16 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 17 فيفري 2003م.

3- قانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية: صدر هذا القانون في 16 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 17 فيفري 2003م.

4- مرسوم رقم 06-325 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها: الصيادر بتاريخ 25 شعبان عام 1427هـ الموافق لـ 18 سبتمبر 2006.

5- المرسوم التنفيذي رقم 07-23 المؤرخ في 28 جانفي 2007: المحدد لكيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز لها.

6- المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 01 صفر عام 1428هـ الموافق لـ 19 فبراير 2007م الذي يحدّد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال المياه الحموية.

([17]) عبد الوهب جودة، **الاستثمار السياحي والمجتمع في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص34.

([18]) محمدي عبد العظيم، **الاقتصاديات السياحية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1992، ص91.

([*]) للمزيد أكثر أرجع للجريدة الرسمية التي تحوي هذه المراسيم والقوانين والأوامر.

7- القرار المؤرخ يوم 10 سبتمبر 2009 الذي يحدّد الشروط والكيفيات ومقاييس استغلال الهياكل المعدة للفندقة.

2.3 – الامتيازات والتحفيزات الممنوحة للاستثمار السياحي في الجزائر:

لقد عمدت الحكومة الجزائرية إلى سن مجموعة من القوانين الخاصة بالاستثمار السياحي، كلها أجمعت على توفير الامتيازات والتحفيزات الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي.

- **الامتيازات التي جاء بها:**

1- قانون القرض والنقد: حسب القانون رقم 90-10 الصادر في 1990/04/18 بموجبه تم إعطاء حرية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، وسمح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي، بما في ذلك النشاط السياحي، بشرط أن يكون غير محتكر من طرف الدولة.

2- امتيازات من أجل ترقية الاستثمار السياحي حسب قانون 1993: نص قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 على عدة امتيازات وهي كما يلي[19]:

- النظام العام الذي يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق السياحية.
- النظام النوعي الذي يخص المناطق التي منحت لها أولوية في التنمية.
- النظام الخاص بالطريق الثاني بين الجنوب الذي يشمل الولايات (بشار، غرداية، النعامة، ورقلة، وادي سوف، بسكرة، الجلفة).
- نظام الاتفاقيات يخص الاستثمارات العامة والإستراتيجية.

- **الامتيازات التي نظمها قانون الاستثمار لسنة 2001:** ومن جملتها نجد[20]:

- عند الحيازة على عقارات وأراض تخص المشروع الاستثماري، يستفيد من إعفاء دفع حقوق نقل الملكية.

([19]) عريشان عبد القادر، **السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات (2000 – 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص نقود ومالية – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص81-82.

([20]) أمر رقم 03/01 الصادر في أول جمادي الثانية عام 1422هـ الموافق لـ 20 غشت 2001.

- كل الاستثمارات التي لها أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني أو تكون موجودة في مناطق يراد تنميتها تستفيد من نظام استثنائي في المعاملة.

• **الامتيازات الممنوحة للاستثمار في إطار قانون 2003:** ومنها نجد[21]:

- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات IBS لمعدل 19%.
- الرسم على النشاط المهني بالقطاع السياحي بنسبة 2% يطبق على رقم الأعمال.
- تخضع النشاطات السياحية للرسم على القيمة المضافة بمعدل 7%.
- تخضع العقود المتضمنة زيادة رأسمال لرسم بمعدل 0,5% عندما تكون الأرباح والمؤونات المدمجة في رأس مال الشركات لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات.
- تخضع عقود تكوين الشركات السياحية لحق التسجيل بنسبة 0,5% يطبق على المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج، وفي حالة الشركات ذات أسهم، يجب أن لا يقل هذا الحق عن 10,000 دج ولا يتعدّى 300,000 دج.

4 – عرض وتقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030:

1.4 – مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030:

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يحتوي على مخططات قطاعية، وصولا إلى المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعكس الرؤية الاستراتيجية لتطوير السياحة الوطنية على المدى القصير 2009 والمتوسط 2015 والمدى البعيد 2030 لتحقيق التنمية الاقتصادية بكل أنواعها[22].

وللتنفيذ العملي للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، تم برمجة عدة استثمارات سياحية عبر كل الوطن، ولتسهيل ذلك تم إنشاء الأقطاب السياحية للامتياز.

ويمكن تعريف القطب السياحي أنه تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة، مزود بتجهيزات الإقامة والتسلية ويتمتع بالاستقلالية الكافية، ليكون له الإشعاع على مستوى الوطني والدولي.

([21]) Ministère de finances, **Tourisme soutien fiscale à un secteur potentiellement porteur**, la lettre de la DGI, n°43, 2009.

([22]) وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب 05، المشاريع السياحية ذات الأولوية، الجزائر، جانفي 2008، ص02.

وقد تم تصميم الأقطاب انطلاقا من المسعى المنهجي ويقوم على اجتماع عدة معايير أسفر عنها سبعة أقطاب سياحية للامتياز (POT)، ويتكون كل قطب سياحي من عدة مكونات وفقا لقدراته وجاذبيته[23].

2.4 – توزيع الاستثمارات على الأقطاب السياحية للامتياز:

وتم توزيع المشاريع الاستثمارية على الأقطاب السياحية للامتياز حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على النحو التالي[*]:

1- الاستثمارات الفندقية: لتدارك التأخر الحاصل في طاقة الإيواء الذي يعرفها القطاع السياحي الجزائري، فقد تم الشروع في إنجاز العديد من الفنادق بكل الصيغ، وبكل الأقطاب السياحية للامتياز والتي نبينها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع الاستثمارات الفندقية على الأقطاب السياحية للامتياز

القطب	فنادق الشبكة		الفنادق الفخمة		الفنادق المعيارية		الفنادق الخاصة		إجمالي عدد الفنادق	إجمالي عدد الأسرّة
القطب السياحي شمال – شرق	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	85	5876
	04	1600	02	710	79	3566	-	-		
القطب السياحي شمال – وسط	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	49	10956
	06	1777	02	524	41	8655	-	-		
القطب السياحي شمال – غرب	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-		
القطب السياحي جنوب – شرق الواحات	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	26	2092
	-	-	-	-	-	-	26	2092		
القطب السياحي	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	43	1513

[23] وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، 2008، ص05.

[*] للتفاصيل أكثر حول توزيع مشاريع الاستثمار حسب الاقطاب السياحية ارجع للكتاب 03.

جنوب – غرب توات القرارة	-	-	02	196	41	1317	-	-		
القطب السياحي الجنوب الكبير- طاسيلي ناجر	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	01	150
	-	-	01	150	-	-	-	-		
القطب السياحي الجنوب الكبير- الأهقار	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	01	255
	-	-	-	-	-	-	01	255		
المجموع	**10**	**3377**	**07**	**1580**	**161**	**13538**	**27**	**2347**	**205**	**20842**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الموجودة في الكتاب رقم 03 الأقطاب السياحية للامتياز، الجزائر، جانفي 2008.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم الاستثمارات الإجمالية الموجهة نجو المشاريع الفندقية قدرت بـ 205 فندقا بمختلف الصيغ، وتقدر الطاقة الكلية للإيواء بحوالي 20842 سرير. نجد في مقدمتها الفنادق المعيارية بـ 161 فندقا من المتوقع أن توفر ما يعادل 13538 سرير، وتأتي في المرتبة الثانية الفنادق الخاصة بـ 27 فندقا، ويحتمل أن توفر 2347 سرير، تليها فنادق الشبكة بـ 10 فنادق وقد تصل قوة الاستيعاب إلى 3377 سرير، وفي الأخير نجد الفنادق الفخمة بـ 07 فنادق ومن المحتمل أن توفر 1580 سرير.

وتوزع هذه الفنادق على الأقطاب السياحية للامتياز على النحو التالي:

1- القطب السياحي شمال – شرق: خصص له 85 فندقا بإجمالي قدرة استيعاب تصل إلى 5876 سرير معظمها فنادق معيارية بـ 79 فندق وبطاقة إيواء تصل إلى 3566 سرير، وبالتالي فالقطب يحتل المرتبة الأولى من حيث المشاريع الاستثمارية الخاصة بالحظيرة الفندقية.

2- القطب السياحي للامتياز شمال وسط – استفاد من حصة فندقية تقدر بـ 49 فندقا، بطاقة استيعاب إجمالية التي يوفرها بحوالي 10956 سرير، مجملها من الفنادق المعيارية بـ 41 فندقا وتوفر 8655 سرير، بالإضافة إلى ذلك نجد 6 فنادق من نوع الشبكة وفندقين من الصيغة الفخمة وتقدر طاقتهم الإجمالية بـ 1777 سرير و 524 سرير على التوالي.

ونشير هنا رغم أن القطب شمال – وسط يأتي في المرتبة الثانية من حيث الحظيرة الفندقية في الجزائر، إلا أنه يحتل الصدارة من حيث عدد الأسرة التي يوفرها، وذلك لأنه يضم عاصمة البلاد التي

هي مقصد العديد من السواح من جهة، ومن ناحية أخرى لتغطية التأخر الكبير الموجود في القطب من حيث قدرة الاستيعاب.

3- القطب السياحي شمال – غرب: إذا تأملنا الإحصائيات المبوبة في المخطط التوجيهي للهيئة السياحية، نجد أن القطب لم يستفد بشكل صريح من برنامج الاستثمارات الفندقية، إلاّ أنه شهد حركية كبيرة في مجال الاستثمار السياحي، حيث تمت الموافقة على 60 مشروعًا سياحيًا توفر 13500 سرير، لكن 60 شروعًا لا يزال متوقفًا ولم ينطلق بعد، ما يعادل ثلث المشاريع التي حازت على الموافقة قبل 1998.

ومن جهة أخرى سجل القطب 147 طلب استثمار فعلي يتوقع أن يوفر 2200 سرير، وهو ما من شأنه يدعم طاقة استقبال القطب[24].

4- القطب السياحي للامتياز جنوب – شرق "الواحات" خصص له إنجاز 26 فندقا خاصا موزع على كل ولايات القطب لتحقيق طاقة استيعاب تصل إلى 2092 سرير.

5- القطب السياحي للامتياز – جنوب غرب "توات القرارة" استفاد ضمن المخطط من مشاريع استثمارية في إنجاز 43 فندقا بطاقة إيواء كلية تقدر بـ 1513 سرير و 41 منها فنادق معيارية توفر 1317 سرير وفندقين من الصيغ الفخمة بقدرة استيعاب 196 سرير.

6- القطب السياحي للامتياز الجنوب – الكبير "طاسيلي ناجر" يتوفر هذا القطب على مقومات سياحية كبيرة من الثروات الطبيعية والثقافية والأثرية، أهمها الحظيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفت تراثا عالميًا من قبل اليونسكو سنة 1981، ومن المشاريع الاستثمارية الجاري إنجازها في القطب نجد منطقة التوسع السياحي من المتوقع أن تحقق 1600 سرير في شكل خيم، أكواخ، مخيمات، وبنايات مشيدة بمواد بناء محلية الصنع تنسجم مع الهندسة المعمارية المحلية.

إلاّ أنه لم يستفيد من المشاريع الاستثمارية ضمن المخطط، عكس ما يتوفر عليه من موارد سياحية، حيث خصص له مشروع سياحي في الفندقة وهو إنجاز فندق ملتقى الأجانب بقدرة استيعاب 150 سرير.

7- القطب السياحي للامتياز الجنوب – الكبير "الأهقار"، هذا الأخير لم تخصص له مشاريع فندقية فخمة، حيث برمج له ضمن المخطط [مشروع] إنجاز فندق واحد خاصا بتامنراست يتسع لحوالي 255 سرير.

([24]) وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، 2008، ص66.

2- القرى السياحية للامتياز: تعتبر القرى السياحية للامتياز من المشاريع الاستثمارية المهمة التي تضمنها المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، حيث حدد 18 قرية سياحية متميزة، ويمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الاستثمارية خاصة بالقرى السياحية وطاقات الإيواء على الأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية	عدد القرى السياحية	عدد المشاريع	إجمالي عدد الأسرّة
القطب السياحي شمال – شرق	03	23	7378
القطب السياحي شمال – وسط	11	32	41131
القطب السياحي شمال – غرب	03	18	6852
القطب السياحي جنوب – غرب (الواحات)	-	04	-
القطب السياحي جنوب – غرب (توات القرارة)	01	02	912
القطب السياحي الجنوب الكبير- طاسيلي ناجر	-	-	-
القطب السياحي الجنوب الكبير- الأهقار	-	01	-
المجموع	18	80	56273

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة**.

من خلال الجدول يتضح أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية منتظر إنجاز 18 قرية سياحية، وهي من المشاريع ذات الأولوية في المدى القصير 2015 والمدى البعيد 2030، حيث ستوفر في مجملها 56273 سرير ويجسدها على أرض الواقع برامج إنجاز 80 مشروعا سياحيا موزعا على جميع الأقطاب السياحية ستوفر 8000 منصب عمل عند انتهاء الإنجاز.

ما يعاب على القرى السياحية للامتياز والمشاريع السياحية أنها ليست موزعة بصفة متوازنة بين الأقاليم والأقطاب السياحية.

حيث من بين 18 قرية سياحية نجد 17 منها متواجدة في الأقطاب السياحية الثلاثة الشمالية بقدرة إيواء تقدر بـ 55361 سرير.

أما الأقطاب السياحية الأربعة الباقية والمتواجدة في الجنوب الكبير إجماليا خصص لهم قرية سياحية واحدة، وبالضبط بالقطب السياحي الجنوب – الغربي "أدرار" لتوفير 912 سرير. هذا ما يعكس توجه الدولة نحو الاهتمام بالسياحية الساحلية على حساب السياحة الجنوبية.

كذلك المشاريع الاستثمارية نجد من بين 80 مشروعًا معتمدًا نجد 73 مشروع بالجانب الشمالي للوطن و 3 مشاريع خصصت للجنوب الكبير.

3.4 – الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار السياحي خلال فترة 2010 – 2014:

يختلف الاستثمار السياحي من حيث الطبيعة والحجم عن باقي المشاريع، هذا ما يجر إلى الاختلاف في صيغ التمويل بينهما، حيث أن عملية الاستثمار في الفنادق السياحية الفخمة والقرى السياحية يعتبر من العمليات الثقيلة التي ترتفع تكاليفها، حيث يمثل رأس المال الخاص بالمشاريع ما بين 40% إلى 50% من التكلفة الإجمالية[25]. بالمقابل نجد فترة الإنجاز تكون طويلة الأجل، ووتيرة تحقيق العوائد تتراوح بين 6 سنوات إلى 8 سنوات[26].

من هذا المنطلق وضعت الجزائر مخطط تمويلي لتنفيذ السياسة السياحية التي تبنتها في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، فقد خصصت لذلك اعتمادات مالية كبيرة لإنجاز المشاريع السياحية تقدر بـ 27745 مليار دينار جزائري من حجم الاستثمارات العامة لفترة (2010 - 2014). والجدول التالي يبين توزيع هذه المبالغ على الأنشطة القاعدية التي لها علاقة مباشرة مع الاستثمار السياحي:

([25]) Hachimi Maddouche, **Le tourisme en Algérie jeu en jeux**, Algérie, Houma, p. 127.

([26]) بوزاهر نسرين، **تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006/2005، ص147.

الجدول رقم (03): المخصصات المالية للاستثمار السياحي لفترة (2010 – 2014)

توزيع المخصصات على القطاع السياحي	المبلغ بمليار دج
اقتناء وتعويض الأراضي السياحية	9300
نشر مخطط الجودة	1500
تحقيق المشروع	1000
دراسات وأعمال الخدمة والتطوير	500
التنمية التحتية، الإدارة، بناء وتصميم مقر ومرافق وكالة تنمية السياحة الوطنية	2000
دراسة المخططات الرئيسية للسياحة	500
إعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية الثقافية والأثرية	645
وضع دليل سياحي، الخريطة السياحية، الخطة الترويجية للولايات	2000
دراسة وإدارة الشواطئ، دراسة وتخطيط المواقع السياحية، دراسة وتخطيط مواقع المياه المعدنية والمواقع المناخية، تطبيق الاستثمارات الدالة على المواقع السياحية	6900
تطوير الرحلات السياحية والسياحة البيئية	500
التعليم العالي من خلال إنشاء المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية	500
تصميم مركز المعلومات والتوجيه السياحي لوكالة التنمية السياحية	2400
المجمـوع	27745

المصدر: زغاش عبد القادر، **دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر - حالة الاستثمارات السياحية الساحلية** -، رسالة ماجستير في علوم التسيير – تخصص إدارة أعمال – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص68.

4.4 – الحصيلة الميدانية لإنجاز مشاريع الاستثمارات السياحية نهاية 2016:

لتطوير القطاع السياحي لا يكفي أن نبرمج له العديد من الاستثمارات الواعدة، وما الفائدة من ذلك إن لم تجسد على أرض الواقع، لأن المتابعة الميدانية توجب علينا التقييم المستمر لهذه المشاريع

لنقف عند مستويات الإنجاز بصفة دقيقة وحقيقية، ثم البحث عن العراقيل والمشاكل التي تحول دون تحقيق هذه المشاريع.

وبلغ إجمالي المشاريع المصادق عليها إلى نهاية 2016 بـ 1602 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر بـ 597301,71 مليار دج، ومن المتوقع أن تحقق هذه المشاريع مناصب شغل مباشرة بحوالي 82146 منصب، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): مستويات إنجاز المشاريع السياحية لنهاية 2016

المشاريع المنجزة			مشاريع في طريق الإنجاز بمتوسط 50%			المشاريع المتوقفة			مشاريع لم تنطلق بعد		
العدد	مناصب الشغل	التكلفة	العدد	مناصب الشغل	التكلفة	العدد	مناصب الشغل	التكلفة	العدد	مناصب الشغل	التكلفة
106	5049	36010,31	584	32592	276394,82	119	5003	35512,48	793	39502	498139,1
إجمالي المشاريع المصادق عليها والمعتمدة			1602	إجمالي مناصب الشغل المباشرة		82146	مبالغ إجمالي تكاليف الاستثمارات		846056,7 مليار دج		

Source: Direction de l'évaluation et suivi des projets touristiques: Récapitulatif des projets d'investissements touristiques agrées par le Ministère Chargé du Tourisme fin 2016.

من خلال الإحصائيات(*) المبوبة في الجدول رقم (04) نجد أن نسب مستويات الإنجاز يمكن تقسيمها على 4 مجموعات أساسية وهي:

1- المشاريع المنجزة: بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة 106 مشروع بمعدل 6,62%، وهي نسبة ضعيفة لأن هذه المشاريع أطلق عليها اسم المشاريع ذات الأولوية خلال الفترة (2008-2015)، وهذه المدة قد انقضت، وما يبين أن وتيرة الإنجاز متأخرة جدا، وعليه فعلى الوصاية أن تبحث على الأسباب التي حالت دون ذلك، أما المخصصات المالية التي رصدت لها فقدرت بـ 36010,31 مليار دج يعكس نسبة 4,25%، وتحقق 5049 منصب عمل مباشر.

(*) قمنا بتلخيص الجدول على المستوى الوطني للمشاريع، يمكن العودة للجدول الأصلي الذي يحدد نسبة إنجاز المشاريع على مستوى كل ولايات الوطن.

2- المشاريع في طريق الإنجاز بمتوسط 50%: يبين لنا الجدول رقم (04) أن المشاريع الاستثمارية التي في طريق الإنجاز بلغت 584 مشروع بمعدلات إنجاز متفاوتة فيما بينها ولكن في المتوسط بـ 50%، بذلك تمثل 36,45% من إجمالي المشاريع المبرمجة ضمن المخطط، وتبلغ تكلفتها 27639,82 مليار دج، أي بنسبة 32,68% من المبالغ المخصصة للمشاريع، ومن المتوقع أن تحقق هذه الأخيرة 32592 منصب عمل دائم.

3- المشاريع المتوقفة: بلغ عددها 119 مشروع استثماري سياحي متوقف بنسبة 7,43% من إجمالي المشاريع وتقدر تكلفتها بـ 35512,48 مليار دج، حيث تمثل 4,20% من التكلفة الإجمالية للمشاريع، ويحتمل أن توفر 5003 منصب عمل مباشر. وهنا يمكننا القول أن أسباب توقف هذه المشاريع مختلفة ومتنوعة، منها مالية وعقارية،... الخ.

4- المشاريع التي لم تنطلق بعد: نقصد بها تلك المشاريع السياحية تم منحها الاعتماد لمباشرة الأشغال والمصادقة عليها من طرف الوصاية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، إلا أنها لم تنطلق الأشغال بها بعد، وحسب الجدول تقدر بـ 793 مشروع استثماري، تعكس بذلك نسبة 49,50%، وهي بذلك تعتبر أكبر نسبة من بين المشاريع السابقة الذكر، كما قدرت المبالغ المالية التي ستستثمر فيها بـ 498139,1 مليار دج، بنسبة 58,87% من الغلاف المالي المخصص لهذه المشاريع، وتوظف احتماليا 39502 منصب عمل.

وكخلاصة من عرضنا السابق نجد أن الأغلبية الكبيرة من المشاريع هي المشاريع لم تنطلق بعد بـ 49,50%، مما يدل أنها مجرد دراسات للمشاريع فقط، لم تطبق على أرض الواقع.

5.4 – أثر الاستثمار السياحي على نمو الحضيرة الفندقية وطاقة إيواء إلى غاية نهاية 2016:

يؤثر الاستثمار السياحي بصفة مباشرة على الحضيرة الفندقية والمؤسسات السياحية، وذلك عن طريق زيادة قدرتها الإيوائية.

أصبحت الجزائر في نهاية 2016 تتمتع بـ 1231 مؤسسة فندقية توفر 107420 سرير، وإذا قارناها مع سنة 2008 التي تعد سنة انطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، حيث نجد أن الحضيرة الفندقية في الجزائر كانت تتوفر على 85876 سرير، أي بزيادة 21544 سرير وبنسبة نمو 25%، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): عدد الأسرة المحققة لنهاية 2016

عدد الأسرة المحققة حسب نوع السياحة			عدد الأسرة المحققة حسب طبيعة المستثمر		
طبيعة	عدد	عدد الأسرّة	طبيعة القطاع	عدد	عدد الأسرّة

المؤسسات الفندقية	المؤسسات الفندقية		المستثمر	المؤسسات	
حضرية	903	66155	عام	65	18613
ساحلية	231	30500	خاص	1104	82301
صحراوية	56	4780	جماعات محلية	54	3134
حموية	22	4102	المختلط	08	3372
مناخية	19	1883	المجموع	1231	107420
المجموع	1231	107420			

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية بتصرف

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تقسيم المؤسسات الفندقية إلى نوعين كما يلي:

أ- المؤسسات الفندقية حسب نوع السياحة التي أنشئت من أجلها: من خلال الجدول تأتي السياحة الحضرية بـ 903 مؤسسة فندقية بعدد أسرّة إجمالي يعادل 66155 سرير بنسبة 61,58% من إجمالي عدد الأسرّة، وتأتي في المرتبة الثانية السياحة الساحلية بـ 231 مؤسسة فندقية بقدرة إيواء 30500 سرير تمثل نسبة 28,39% من إجمالي الأسرّة، ثم تلتها السياحة الصحراوية بـ 56 مؤسسة بسعة 4780 سرير، ثم السياحة الحموية بـ 22 فندق توفر 4102 سرير. وفي الأخير نجد السياحة المناخية بـ 19 مؤسسة فندقية، قدرتها الإيوائية تصل إلى 1883 سرير.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الجزائر وجهت أولوياتها نحو السياحة الساحلية التي تقارب المناطق الحضرية التي يزداد فيها الطلب على المنتوج السياحي.

ب- المؤسسات الفندقية حسب قطاع المستثمر: من خلال الجدول نجد القطاع الخاص استحوذ على أغلب المؤسسات الفندقية بـ 1104 مؤسسة فندقية تمثل نسبة 89,68% من إجمالي المؤسسات الفندقية، كما يقدر استيعابها 82301 سرير، تمثل بذلك 76,61% من عدد الأسرة الإجمالي. ويأتي القطاع العام في المرتبة الثانية بـ 65 مؤسسة فندقية وتوفر 18613 سرير، تلها الجماعات المحلية بـ 54 مؤسسة فندقية تعمل على توفير 3134 سرير، وفي الأخير نجد الاستثمارات المختلطة بـ 08 مؤسسات فندقية تحقق حجم إيواء يساوي 3372 سرير.

ويمكننا القول أن التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص في الاستثمار السياحي كان لها الأثر الإيجابي على تطوير القطاع السياحي، خاصة فيما يخص الهياكل القاعدية السياحية، من فنادق، وكالات سياحية، ومطاعم، ولكن يحتاج إلى متابعة وتشجيع لتحقيق نتائج أحسن مستقبلا.

الخاتمة: حاولت الجزائر بناء إستراتيجية جديدة لتطوير القطاع السياحي، معتمدة على الاستثمار السياحي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. ولهذا الغرض تم سن عدة قوانين تنظيمية وتشريعية، ومنحت تحفيزات مالية وجبائية وتسهيلات إدارية، كما وفرت العقار السياحي والهياكل القاعدية اللازمة، كل هذا يهدف إلى خلق محيط ملائم يشجع المستثمرين على الاستثمار في القطاع السياحي.

إلا أنّ النتائج المحققة على مستوى القطاع السياحي لم ترتقي إلى المستوى المطلوب، ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- التأخر الموجود في تنفيذ المشاريع الاستثمارية المبرمجة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- عدم انطلاق وتوقف عدة مشاريع سياحية لمختلف الأسباب.
- نقص الاهتمام والاستثمار في المقومات السياحية المتاحة في الجزائر.
- عدم توزيع المشاريع الاستثمارية بشكل عادل بين المناطق السياحية الجزائرية.

ويمكننا سرد بعض الاقتراحات ال

- المتابعة الفعلية والميدانية لتنفيذ المشاريع المسطرة ضمن المخطط التوجيهي.
- العمل على تذليل العراقيل الإدارية والمالية والعقارية أمام الاستثمار السياحي.
- بناء سياسة سياحية شاملة تهتم بكل المقومات السياحية المتوفرة في الجزائر.
- توفير قطاعات خدماتية، مثل النقل، الأمن، النظافة، الصحة، نظام معلومات رقمي تساعد على تطوير القطاع السياحي.

المراجع:

1 - عصام حسن السعدي، **التسويق والترويج السياحي الفندقي**، دار الراية، عمّان، الأردن، 2008.

2 - عبد الوهب جودة، **الاستثمار السياحي والمجتمع في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

3 - عبوي زيد منير، **الاقتصاد السياحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

4 - الطيب الدوادي، عبد الحفيظ مسكين، **الاستثمار السياحي في المناطق السياحية - دراسة حالة ولاية جيجل** -، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة.

5 - مثنى طه الجوزي، إسماعيل محمد علي الدباغ، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، عمان، الأردن.

6 - محمدي عبد العظيم، **الاقتصاديات السياحية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1992.

7 - موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في الصناعة السياحية**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن.

8 - الهيئة العالمية للسياحة، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة حول الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة تحت عنوان: **الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة**، حالة المملكة العربية السعودية يوم 2001/06/21.

9 - يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، دراسات وبحوث في انتروبولوجيا السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2003.

10 - وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب 03 + الكتاب 05، المشاريع السياحية ذات الأولوية، الجزائر، جانفي 2008.

11 - أمر رقم 03/01 الصادر في أول جمادي الثانية عام 1422هـ الموافق لـ 20 غشت 2001.

12 - بوزاهر نسرين، **تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006/2005.

13 - بوعقلين بديعة، **الاستثمارات السياحية، إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

14 - زغاش عبد القادر، **دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر - حالة الاستثمارات السياحية الساحلية** - رسالة ماجستير في علوم التسيير – تخصص إدارة أعمال – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015.

15 - عريشان عبد القادر، **السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات (2000 – 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص نقود ومالية – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

16 - مالكي محمد إسلام، **واقع الاستثمار السياحي في الجزائر والإجراءات المتخذة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015.

17 - يونسي محمد، **سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأمني في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص تحليل اقتصادي – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015.

18- Béatrice de la Rochefoucauld Economie de Tourisme Bréal, Oberthur Graphique à Rennes, France, 2007.

19- Hachimi Maddouche, **Le tourisme en Algérie jeu en jeux**, Algérie, Houma.

20- J. Louis Caccomo, **Fondement d'économie de tourisme**, édition Boeck, université Bruxelles, 2007, p. 151.

21- Ministère de finances, **Tourisme soutien fiscale à un secteur potentiellement porteur**, la lettre de la DGI, n°43, 2009.